الفصل الأول

معيار وصف المصادر وإتاحتها (وما)

Resources Description and Access (RDA)

تمهيد

التغيير هو سنة الحياة التي نحياها على هذه الأرض، فحينما نضع قاعدة ما أو قانون ما في زمن ما، لا شك أن الهدف من ذلك هو تنظيم جانب من جوانب حياتنا، وبعد مرور وقت من الزمان قد نجد أن هذه القاعدة أو ذلك القانون يحتاج إلى إضافة أو تعديل أو حتى تغيير كلي.

وتعد قواعد الفهرسة الوصفية في مجال علم المكتبات والمعلومات مثالاً شاهداً على مثل هذا النمط من التغيير والذي دعت التطورات التكنولوجية المذهلة في إنتاج ونشر أوعية المعلومات لتعديلها والإضافة عليها بل وتطلب الأمر إلى تغيير مسماها القديم إلى مسمى جديد يواكب التطور السريع الذي يغزو عالم المعلومات مع كل يوم سواء للإنتاج الفكري أو الإبداعي بأشكاله المختلفة.

ولما كانت أوعية المعلومات في السابق تقليدية فقد تطلب الأمر حينها أن تنشأ قواعد تواكب الحالة التي كانت عليها تلك الأوعية، وحينما تغيرت وتعددت أشكال أوعية المعلومات وتنوعت مصادر بثها ونشرها، فقد تطلب الأمر أن تنشأ قواعد تساير هذا التطور الجديد.

وحتى تقوم هذه القواعد بدورها الذي أُنشئت من أجله كان لزاماً عليها وجود رابط يربط ما بينها وبين طرق النشر وأوعية المعلومات المختلفة، فكان الاعتماد على نماذج مفاهيمية لتساعدها على عملية الربط وإظهار العلاقات ما بين مصادر المعلومات وأشكالها المختلفة

في الصفحات التالية سوف يتطرق الباحث إلى الجانب النظري لقواعد الفهرسة الوصفية، مستعرضاً في نبذة تاريخية قواعد الفهرسة منذ نشأتها والمعروفة بـ "قواعد الفهرسة الأنجلو–أمريكية" **AACR**، في طبعاتها المختلفة، مروراً بمحاولات إصدار طبعة جديدة تحمل نفس المسمى القديم لتواكب التطورات التي طرأت على أشكال النشر المختلفة، والوصول إلى قناعة بأن الأفضل هو إنشاء قواعد جديدة تحمل مسمى جديد هو "**وصف المصادر وإتاحتها**"**RDA** ، رغم أن تلك القواعد الجديدة تستند إلى حد كبير على الأسس والأصول التي بُنِيَت عليها القواعد السابقة عليها. وانتهاءً بإبراز النموذج المفاهيمي الذي تعتمد عليه القواعد في إظهار تلك العلاقات ما بين الكيانات أو مصادر المعلومات.

لمحة تاريخية عن قواعد الفهرسة الأنجلو–أمريكية AACR

تمتد جذور هذه القواعد إلى الجهود المشتركة على مدى أكثر من سبعين عاماً بين جمعيتي المكتبات الأمريكية والبريطانية التي آتت أول ثمارها بقواعد الفهرسة الأنجلو–أمريكية **"Anglo-American Cataloging Rules (AACR)"** لمداخل المؤلف والعنوان عام 1908، والتي صدرت في طبعتين مستقلتين إحداهما أمريكية والثانية بريطانية نظراً لأن الاتفاق لم يكن تاماً بين الطرفين.

وقد توقفت الجهود المشتركة خلال فترة الحرب العالمية الثانية لتعود بعد ذلك وتثمر الطبعة

الأولى من قواعد الفهرسة الأنجلو–أمريكية **AACR** عام 1967 بعد أن شهد العالم أول تظاهرة دولية في ميدان الفهرسة والتي تمثلت في مبادئ باريس لعام 1961، إلا أن طبعة 1967 قد تعرضت لانتقادات شديدة منذ صدورها لأسباب كثيرة أهمها: "أنها لم تكن متمشية تماماً مع مبادئ باريس، ولأنها صدرت في وقت بدأت فيه المكتبات باستخدام الحاسب الإلكتروني في خدمات الفهرسة. كما أن التقنينات الدولية للوصف الببليوجرافي بدأت بالصدور بعد صدور هذه الطبعة بفترة قصيرة". وقد أدى ذلك إلى مراجعة عدد من فصول وقواعد هذه الطبعة. إلا أن التطورات السريعة في الأساليب اليدوية والآلية قد دعت إلى تكثيف الجهود لإصدار طبعة جديدة كاملة خاصة وأن أطرافاً جديدة قد انضمت لتحقيق ذلك، هي مكتبة الكونجرس والمكتبة البريطانية واللجنة الكندية للفهرسة وكان أن صدرت الطبعة الثانية لقواعد الفهرسة الأنجلو–أمريكية في أواخر عام 1978[1]. وانتشر استخدامها في مختلف مكتبات العالم حتى أنها ترجمت إلى 24 لغة عالمية من بينها اللغة العربية، إلا أن التطورات التي شهدتها تلك الحقبة من الزمن وظهور أوعية المعلومات غير التقليدية وما صاحب ظهور الحواسيب قد تطلب إجراء المزيد من المراجعات والتعديلات على الطبعة الثانية لتواكب متغيرات العصر، فظهرت الطبعة الثانية المراجعة **(Revisions)** من القواعد والتي عرفت بـ **(AACR2R)** عام 1988.

وعلى مدار أكثر من عشرين عاماً استمرت التعديلات والمراجعات على الطبعة الثانية من تلك القواعد والتي تولت مسؤوليتها "لجنة التوجيه المشترك" لمراجعة قواعد الفهرسة الأنجلو–أمريكية **Joint Steering Committee for the Revision of AACR** والتي تعرف بالمختصر **(JSC)**، وعلى الرغم من أن هذه القواعد تعد المصدر الرئيسي لوصف محتويات ملايين أوعية المعلومات المتداولة حول العالم سواء التقليدية منها أو الإلكترونية خلال مدة طويلة من الزمن إلا أن ثورة التغييرات في بيئة الإنترنت لاسيما بعد ظهور الأشكال الجديدة والمختلفة من مصادر المعلومات بأساليب نشر إلكتروني مبتكرة التي شهدها أواخر القرن العشرين حالت دون تفاعل قواعد الفهرسة الأنجلو–أمريكية مع تلك الأحداث والتغيرات التي طرأت بشكل منطقي ومتسق وباتت تلك القواعد غير قابلة للتوسع.

وقد أدى هذا البطء في استيعاب أنواع جديدة ومبتكرة من مصادر المعلومات إلى ضرورة إعادة تقييمها بمنظور مختلف يتعدى حدود المراجعة والتنقيح، وفي النهاية كان هناك حقيقة واحدة متفق عليها من قبل الجهات الدولية المسؤولة والراعية لهذا الموضوع وعلى رأسها "لجنة التوجيه

---

[1] قواعد الفهرسة الأنجلو–أمريكية / إعداد جمعية المكتبات الأمريكية، المكتبة البريطانية، لجنة الفهرسة الكندية، جميعة المكتبات (البريطانية)، مكتبة الكونجرس ؛ تحرير ميشيل جورمان وبول و. ونكلر ؛ تعريب محمود أحمد أتيم ؛ مراجعة محمود الأخرس .– الطبعة الأولى .– عمان، الأردن: جمعية المكتبات الأردنية، 1983، 946 ص. ؛ 27 سم. ص. (ج) "من المقدمة"

المشترك" **(JSC)** وهي أنه "إذا كان لابد من التغيير (في القواعد) فلابد من التغيير الكلي وبشكل منطقي ومتناسق"[1].

نحو طبعة جديدة AACR3

من تلك اللمحة التاريخية، يتبين لنا أنه بحلول عام 1997 بدأت أعراض الشيخوخة تظهر على **AACR2**، وأدرك القائمون عليها الحاجة لخطة ترسم الطريق لمستقبلها. وبشكل محدد كانت هناك حاجة ماسة لفحص المبادئ التي تقوم عليها القواعد، وتقييم الحاجة لتغييرات أساسية تهدف حل بعض المشاكل المزمنة. ومن ثم قامت "لجنة التوجيه المشترك" بدعوة مجموعة دولية من خبراء الفهرسة لمناقشة هذه القضايا في المؤتمر الدولي حول مبادئ قواعد الفهرسة الأنجلو–أمريكية وتطورها المستقبلي **International Conference on the Principles and Future Development of AACR in Toronto** والذي عقد عام 1998 بالعاصمة الكندية تورنتو.

ومن المقترحات التي نتجت عن ذلك المؤتمر، تم صياغة برنامج عمل، وفي 2002 تم إعداد خطة استراتيجية **Strategic Plan** جديدة، حددت مجموعة من المراجعات، استمرت حتى 2004. وظهرت الحاجة إلى مزيد من الدراسة لبعض القضايا، مثل المحتوى مقابل الوسيط **Content vs Carrier**، وأيضاً البناء المنطقي للقواعد. في حين تم معالجة قضايا أخرى مثل التعامل مع التسلسلية **Seriality**. وفي 2004 تم تعيين المحرر توم ديلسي، والمعروف بجهوده في نموذج إفلا: المتطلبات الوظيفية للتسجيلات الببليوجرافية **Functional Requirements for Bibliographic Records (FRBR)**. وبدأ العمل في تطوير –ما كان يعرف آنذاك– بالطبعة الثالثة من قواعد الفهرسة الأنجلو–أمريكية **(AACR3)**[2].

قواعد وصف المصادر وإتاحتها (وما) Resources Description and Access (RDA)

هي مجموعة من الإرشادات والتعليمات لصياغة البيانات التي تساعد في اكتشاف المصادر، وتغطى التعليمات جميع أنواع المحتوى والوسائط وتستخدم لوصف وإتاحة كل المصادر الرقمية والتناظرية[3].

هذا المعيار يقدم إطار عمل متناسق، ومرن، وقابل للتوسع لوصف كل أنواع مصادر المعلومات سواء التقليدية أو التي أفرزتها البيئة الرقمية. وبعبارة أخري فهو يستخدم لوصف المصادر

---

[1] رفل نزار عبد القادر الخيرو. إمكانية استخدام قواعد وصف المصادر وإتاحتها كوريث لقواعد الفهرسة الأنكلو–أمريكية – مجلة: آداب الرافدين ISSN: 03782867 السنة: 2010 الاصدار: 58 الصفحات: 524–567.

[2] علي كمال شاكر. نحو استراتيجية مصرية عربية للتعامل مع قواعد وصف وإتاحة المصادر **Resource Description and Access** ورقة عمل قدمت للمؤتمر السنوي العاشر للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات – مصر (جامعة 6 أكتوبر) 2006م.

[3] يسرية زايد. تقنين جديد لوصف المصادر وإتاحتها في البيئة الرقمية –*Cybrarians Journal*–. ع 20، (سبتمبر 2009) ويب.

التقليدية وغير التقليدية، النصية وغير النصية، المطبوعة وغير المطبوعة، التناظرية والرقمية، الموجودة في المكتبة أو المتاحة خارج المكتبة، الصادرة فعلا، أو المزمع إصدارها، أو غير المنشورة، وتلك التي تصدر لمرة واحدة منفردة أو في أجزاء، أو التي تصدر مسلسلة، أو تلك التي تضم خليطا متكاملا من أشكال المصادر.

وهو يستخدم "كأداة ويب **Web tool**"، سواء فيما يتعلق بنطاقه والغرض منه، أو فيما يتعلق ببيئته وطريقة استخدامه. أي أنه أداة لإنتاج بيانات أحسن اختيارها وصياغتها للتعامل مع التطبيقات التكنولوجية الحالية أي بيئة الويب، أو التي يمكن أن تظهر في المستقبل، فضلاً عن أنه هو نفسه "وثيقة ويب" نظمت محتوياتها وأسلوب الوصول إلى هذه المحتويات بما يتناسب مع بيئة الويب.

كما يغطي احتياجات المجتمعات المختلفة المعنية بتوثيق التراث الفكري الإنساني، بحيث لا يخدم احتياجات مجتمع المكتبات فقط، ولكنه يخدم احتياجات المجتمعات الأخرى المعنية بتوثيق التراث الفكري الإنساني مثل الأرشيفات، والمتاحف، والمستودعات الرقمية، والناشرون، أي أن البيانات الببليوجرافية والاستنادية التي ينتجها سواء من حيث اختيارها أو صياغتها، تناسب أغراض واحتياجات هذه المجتمعات[1].

ولما أصبح من المؤكد عدم جدوى صدور طبعة ثالثة من قواعد الفهرسة الأنجلو–أمريكية، فقد رأت "لجنة التوجيه المشترك" أن نقاط الضعف في الطبعة الثانية من **(AACR2)** لن يتم التغلب عليها بإصدار طبعة جديدة، وأن الحاجة أصبحت ملحة لإصدار تقنين جديد، لاسيما وأن ذلك التفكير قد تزامن مع إصدار **(الإفلا IFLA)** لوثيقتين هامتين:

<u>الوثيقة الأولى هي:</u>

- **Functional Requirements for Bibliographic Records**

المعروفة بالحروف الاستهلالية **(FRBR)**، والذي استغرق إعدادها من عام 1992 حتى 1997 من جانب مجموعة من الخبراء والاستشاريين، بهدف وضع إطار عمل ينص بوضوح ودقة على المعلومات التي ينبغي أن تقدمها التسجيلة الببليوجرافية لتلبية احتياجات المستفيدين.

<u>الوثيقة الثانية هي:</u>

- **Functional Requirements for Authority Records**

والمعروف بالحروف الاستهلالية **(FRAR)** الذي أعدته جماعة العمل الخاصة بالمتطلبات الوظيفية للتسجيلات الاستنادية، التي أنشئت عام 1999 تحت إشراف مشترك يضم قسم الضبط الببليوجرافي العالمي داخل (إفلا : **IFLA**)، وبرنامج مارك الدولي **Universal Bibliographic**

---

[1] مصطفى حسام الدين. وصف المصادر وإتاحتها (وما : RDA) الملامح والبناء والتطبيق في بيئة عربية .– *Cybrarians Journal*.– ع 26، (سبتمبر 2011) ويب.

Control and International MARC (UBCIM)، وبصدور هاتين الوثيقتين، جاءت فكرة إصدار تقنين جديد للفهرسة يعتمد بصفة أساسية على ما ورد بهما من أفكار ومبادئ، ومن هنا تبلورت فكرة التقنين الجديد الذي يحمل اسم **Resources Description and Access** والمعروف بالحروف الاستهلالية **(RDA)**، وقد قامت "لجنة التوجيه المشترك" بتغيير اسمها من:

Joint Steering Committee for the Revision of AACR

إلى:

Joint Steering Committee for the Development of RDA[1]

وقد صدرت المسودة النهائية من هذا التقنين في نوفمبر 2008 تمهيداً لإصداره بشكل نهائي في نهاية نوفمبر من عام 2009 [2].

فلسفة بناء معيار RDA

كانت الفهارس الببليوجرافية عبر تاريخها الحضاري الطويل داخل مؤسسات المكتبات والمعلومات هي الركائز المهمة التي تقوم عليها أنشطة وخدمات المكتبة لمرتاديها، وتعرضت الفهارس لسلسلة طويلة من التعديلات وإعادة البناء والإنشاء لتكوين أداة بحث مفيدة للمستفيدين، لذلك جرى وضع القواعد والتعليمات لضمان الثبات والاتساق داخل الفهارس. وبعد محاولات إعداد طبعة ثالثة من قواعد الفهرسة الأنجلو–أمريكية عام 2004، أدرك المسؤولون أن الأمر بات يستدعي إنشاء قواعد جديدة لتتوافق مع عصر الرقمنة وتقنية المعلومات، وظهر التقنين الجديد **وما RDA** الذي استغرق إعداده وإصداره وتهيئته للتطبيق حوالي ثماني سنوات.

المحافظة على استمرارية قواعد **AACR2** كان متعمداً في تصميم معيار **RDA**، حيث إن معظم تعليمات المعيار اشتقت عمداً وأعيد صياغتها من تلك القواعد، ومعظم التسجيلات الموجودة بالمكتبات تحت معيار **RDA** تتشابه إلى حد كبير مع تسجيلات **AACR2** المستندة إلى نظام الترميز مارك **MARC**.[3]

تم بناء **RDA** على نماذج مفاهيمية أصدرتها منظمة الإفلا وهي **فربر FRBR وفراد FRAD** والتي تقوم على تحقيق المتطلبات الوظيفية للتسجيلات الببليوجرافية والاستنادية الداعمة للمهام التي يقوم بها المستفيد لأجل إيجاد أو العثور على المصادر التي تتوافق مع معايير البحث التي ذكرها المستفيد، واختيار كيان ما يتلاءم مع احتياجات المستفيد (وعلى سبيل المثال، اختيار نص مكتوب

---

(1) Joint Steering Committee For The Development of RDA: Resource Description and Access. (Internet) Retrieved on 19/9/2014: **WWW.rda-jsc.org/rda.html**

(2) يسرية زايد. تقنين جديد لوصف المصادر وإتاحتها فى البيئة الرقمية –. *Cybrarians Journal*. ع 20، (سبتمبر 2009) ويب.

(3) Tosaka, Yuji and Jung-ran Park. "RDA: Resource Description & Access -A Survey Of The Current State Of The Art". *J Am Soc Inf Sci Tec* 64.4 (2013): 651-662. **http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/asi.22825/full**

بلغة يفهمها المستفيد) واستخدام البيانات لغرض اقتناء أو الحصول على أو إذن بالوصول إلى الكيان الموصوف (سواء بالشراء، استعارة، الوصول عن طريق الخط المباشر).

وبذلك فإن معيار **RDA** يتوافق مع مبادئ الفهرسة الدولية الذي أصدرته الإفلا عام 2009، والذي نص على أن المبدأ الأعلى للفهرس هو تحقيق رضا المستفيد، وبالتالي فإن معيار **RDA** بفصوله الـ 37 لا يخلو أي واحد فيها من التركيز على مساعدة المستفيد للقيام بالمهام المشار إليها.[1]

أهداف ومبادئ معيار (RDA)

جاء معيار **(RDA)** بالأساس لتوفير تقنين موحد لإعداد الجانب الوصفي للمداخل الببليوجرافية في بيئة الإنترنت، لذا فقد تم وضع القواعد والتعليمات لتتماشى مع الأهداف والمبادئ التالية:[2]

أولاً: الأهداف

يسعى معيار **(RDA)** إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

أ. **الاستجابة لاحتياجات المستفيدين:** بطريقة تحقق فاعلية التكلفة في الوقت والجهد، حيث يجب أن تسمح البيانات التي تدعم اكتشاف المصادر للمستفيد من:

1. إيجاد المصادر التي تتوافق مع استراتيجية بحثه.
2. إيجاد المصادر التي تجسد عملاً أو تعبيراً معيناً لهذا العمل مع اختلاف مظاهره المادية.
3. إيجاد كل المصادر المرتبطة بشخص معين او عائلة معينة أو هيئة معينة بالرغم من اختلاف أدوار هؤلاء حسب طبيعة الأعمال التي يشاركون في مسؤوليتها.
4. إيجاد (الأعمال) و(التعبيرات) و(التجسيدات) و(المفردات) التي ترتبط بتلك المصادر التي تم استرجاعها كاستجابة لبحث المستفيد.
5. إيجاد الأشخاص أو العائلات أو الهيئات التي تتوافق مع استراتيجية بحث المستفيد.
6. تحديد هوية المصدر الموصوف (المصدر الموصوف يساوي المصدر المبحوث عنه) أو التمييز بين مصدرين أو أكثر لهما الخصائص نفسها.
7. تحديد هوية شخص أو عائلة أو هيئة (التوافق بين الكيان الموصوف والكيان الذي يتم البحث عنه أو التمييز بين كيانين أو أكثر لهما نفس الاسم مع اختلاف أدوارهما).
8. اختيار المصدر الذي يتناسب مع متطلبات المستفيد بالاعتماد على الخصائص المادية (الوصف المادي) للوسيط، والترميز (كالحقول التي تستخدم الرموز كرقم التصنيف أو

---

[1] الفهرس العربي الموحد. الدليل العربي للفهرسة باستخدام قواعد التقنين الدولي لوصف وإتاحة الموارد الببليوجرافية ووفقاً لمعيار مارك 21. الطبعة التمهيدية. مراجعة جمال الدين الفرماوي. الرياض: الفهرس، مارس 2015 ص. 11، على الرابط:
http://kadl.sa/pdfviewer.aspx?filename=yfsdjphbn9xv4l2nmdesznlkwf3izbga7uezmqxgyocr6id2ibkvrisoh6aaun

[2] رفل نزار عبد القادر الخيرو. إمكانية استخدام قواعد وصف المصادر وإتاحتها كوريث لقواعد الفهرسة الأنكلوأمريكية. (مرجع سابق)

الرقم الدولي الموحد للكتاب (ردمك)...إلخ، والمعلومات المخزنة على الوسيط (المحتوى الموضوعي أو النص).

9. اختيار المصدر المناسب لمتطلبات المستفيد بالاعتماد على الشكل، والجمهور المقصود، واللغة المطلوبة.
10. الحصول على مصدر معين سواء (اقتناء المصدر من خلال الإعارة أو الشراء ... إلخ، أو الوصول المباشر إلى المصدر إلكترونياً عبر الاتصال المباشر **Online**، وغير المباشر **Off line** ... إلخ).
11. فهم العلاقات بين كيانين أو أكثر، أو بين الكيان الموصوف وتسمية معينة يعرف بها الكيان (شكل التسمية بلغات مختلفة).
12. فهم سبب اختيار اسم أو عنوان لاسم أو عنوان معين كتسمية مفضلة للكيان.

ب. **التكاملية:** أي تكون البيانات التي تدعم اكتشاف المصادر قادرة على التكامل مع قواعد البيانات الموجودة على الساحة، وخاصة تلك القواعد التي تستخدم **(AACR)** والمعايير المرتبطة بها مثل **(MARC)** مع وجود حد أدني من التوافق أو الضبط الراجع لهذه القواعد.

ج. **المرونة:** أن تعمل البيانات التي تدعم اكتشاف المصادر باستقلالية عن الشكل أو النظام المستخدم لتخزين أو استرجاع البيانات، بحيث تكون مرنة وقابلة للاستخدام في البيئات المختلفة سواء التقليدية منها أو الرقمية.

ثانياً: المبادئ

تتبنى قواعد **(RDA)** مجموعة من المبادئ الأساسية والتعليمات كي تحكمها، يمكن أن نوجزها فيما يلي[1]:

- **التمييز:** يجب أن تميز البيانات التي تصف مصدر معين أو كيان معين مرتبط بمصادرها عن غيره من المصادر أو الكيانات الأخرى حتى ولو كانت مستخدمة في الكيان نفسه.
- **الكفاية:** يجب أن تكون البيانات التي تصف مصدر معين كافية لتلبية احتياجات المستفيد فيما يتعلق باختيار المصدر المناسب.
- **العلاقات:** يجب أن توضح البيانات التي تصف مصدر معين إلى العلاقات الهامة بين المصدر الموصوف والمصادر الأخرى، كما يجب أن تعكس البيانات التي تصف كيان معين مرتبط بمصدر معين جميع العلاقات الببليوجرافية الهامة بين هذا الكيان وغيره من الكيانات الأخرى.
- **التقديم أو العرض واللغة المفضلة:** يجب أن تعكس البيانات التي تصف مصدر معين

[1] المرجع السابق.

تقديم هذا المصدر لنفسه، فالاسم أو شكل الاسم المحدد كاسم مفضل لشخص أو عائلة أو هيئة يجب أن يكون هو نفس الاسم أو شكله الذي يوجد بشكل شائع في المصادر المرتبطة بالشخص أو العائلة أو الهيئة، أو أن يكون الاسم أو شكل الاسم مقبولاً أو معترف به في اللغة أو حروف الكتابة المفضلة من جانب الهيئة التي تنشأ البيانات.

والعنوان الذي تم تحديده ليكون هو العنوان المفضل للعمل، ينبغي أن يكون بترتيب الأفضلية التالي: العنوان الأكثر وروداً في المصادر التي تجسد العمل في لغته الأصلية، أو العنوان الذي يوجد في المصادر المرجعية، أو العنوان الأكثر وروداً في المصادر التي تجسد العمل.

ومن المهم جداً إعداد الإحالات اللازمة للاسم أو العنوان المفضل من الأسماء أو العناوين الأخرى، ومن الأشكال المختلفة للاسم أو العنوان الذي يوجد في المصادر المرتبطة بهذا الكيان أو في المصادر المرجعية، أو التي يمكن أن يستخدمها المستفيد عن البحث عن الاسم أو العنوان.

- **الدقة:** يجب أن تقدم البيانات التي تصف مصدر معين المعلومات الإضافية التي تصحح أو توضح غموض، أو سوء فهم في العرض الوارد على مصادر المعلومات التي تشكل جزءً من المصدر نفسه.
- **الانتساب:** يجب أن تعكس البيانات التي تسجل العلاقات بين مصدر وشخص، أو عائلة، أو هيئة مرتبطة بهذا المصدر انتساب المسئولية سوءا للعمل نفسه أو في المصادر المرجعية بصرف النظر عما إذا كان انتساب المسئولية دقيقاً.
- **الاستخدام الشائع:** يجب أن تعكس البيانات التي لا يتم نسخها من المصدر نفسه مبدأ الاستخدام الشائع. ويجب أن يعكس الجزء من اسم الشخص، أو العائلة، المستخدم كعنصر أول عند تسجيل الاسم المفضل لهذا الشخص أو العائلة الممارسات المستخدمة في الدولة واللغة المرتبطة بهذا الشخص أو العائلة.
- **التوحيد:** يعتمد هذا المبدأ على فكرة التوحيد في عملية تقديم البيانات التي تصف مصدر أو كيان معين مرتبط بنفس المصدر، ويمكن أن يتم الاعتماد على هذا التوحيد بالملاحق، أو الكتابة بحروف كبيرة، أو الاختصارات أو ترتيب العناصر، أو الترقيم ... إلخ[1].

ويمكن أن نستنتج من هذه المبادئ أربع قواعد ينبغي الالتزام بها في تطبيق "**وما RDA**"، وفق ما أشارت إليه العديد من المصادر، هذه القواعد هي[2]:

---

(1) Chan, Lois Mai & Salaba, Athena. Cataloging and Classification: An Introduction. 4th ed. Lanham, Maryland: Rowman & Littlefield, 2016 p.p. 161-162

(2) مصطفى حسام الدين. وصف المصادر وإتاحتها (وما : RDA) الملامح والبناء والتطبيق في بيئة عربية (مرجع سابق)

القاعدة الأولي: "ركز على احتياجات المستفيد"

أن يكون دعم أداء المستفيد لما يقوم به من جهد لاكتشاف المصادر وما يرتبط بها من كيانات، وتحديدها، والتمييز بينها، والاختيار فيما بينها، والوصول والحصول عليها، هو حجر الزاوية الأساسي في اختيار أو تسجيل أي عنصر بيانات أو علاقة. وهذا الاختيار ينبغي أن يرتبط بأهميته للمستفيد في ايجاد المصدر أو الكيان الذي نبحث عنه. كما أن إضافة أي عنصر بيانات أو تبصرة يتم لتبرير وجود شكل معين مختلف لنقطة وصول، أو لفهم علاقة ما بين عملين، أو كيانين، وهكذا.

القاعدة الثانية: "خذ ما تراه"

تؤكد هذه القاعدة على أن نسخ البيانات كما جاءت على المصدر هو حجز الزاوية الثاني في تطبيق الارشادات والتعليمات الواردة في "**وما RDA**"، بمعني وجوب الالتزام بما جاء على المصدر دون حذف أو اختصار أو تصحيح، إلا باستثناءات محدودة جداً، وذلك تيسيراً وتبسيطاً لخطوات العمل، وإتاحة لفرصة تطبيق إمكانات التقنيات الحديثة في النسخ الآلي للبيانات من المصدر، والتحميل لها، فضلاً عن إعادة استخدامها.

القاعدة الثالثة: "سجل كل العلاقات"

تشير هذه القاعدة إلى أن "التسجيل الكامل للعلاقات" المرتبطة بمصدر ما، وتلك التي بين المصادر وبعضها البعض، هي حجر الزاوية الثالث في تطبيق "**وما RDA**" ذلك أن الإرشادات والتعليمات في "**وما RDA**" تؤكد على أن كل أنواع العلاقات في الكون الببليوجرافي ينبغي أن تسجل وأن تحدد بوضوح، فضلاً عن أنها لا تضع أية حدود (لا يوجد حد أقصى) علي عدد نقاط الوصول الاستنادية للمصادر [فعلي سبيل المثال ألغيت قاعدة الـ "3 مؤلفين" في وصف المصدر، والقيود التي كانت مفروضة علي وضع نقاط الاتاحة].

وقد قدم "**وما RDA**" طرقاً معيارية مقننة لتسجيل طبيعة هذه العلاقات، تسهيلاً للإفادة منها في الإبحار في قواعد البيانات والفهارس، وكذلك لاستخدامها في عمليات الفرز وعرض النتائج.

القاعدة الرابعة: "ينبغي أن يكون لكل هيئة فهرسة سياسة"

تؤكد هذه القاعدة على أن الزاوية الرابعة للتطبيق السليم لـ "**وما RDA**" يقتضي أن يكون لكل هيئة فهرسة، أي الجهة المسؤولة عن إنشاء التسجيلات الببليوجرافية والاستنادية خصوصاً على المستوي الوطني، أن تضع لنفسها سياسة للفهرسة. تتضمن هذه السياسة:

- إقرار التفضيلات المتعلقة باللغة والهجائية في المصطلحات، الوصف ونقاط الوصول.
- إقرار التفضيلات، المتعلقة بنظم الترقيم.

- إقرار التفضيلات المتعلقة بالتقويم.
- إقرار التفضيلات المتعلقة بوحدات القياس.
- إقرار عناصر البيانات الإضافية للعناصر الأساسية.
- إقرار عناصر البيانات التي تكشف وفقاً لاحتياجات مستفيد لها.
- تحديد البدائل والاختيارات التي تراها، ضمن ما اتيح من ارشادات وتعليمات تسمح بتطبيق إجراء يختلف أو يزيد أو يقل عما سبق تحديده، أو يسمح بالاختيار بين أكثر من إجراء في موقف معين.

البناء والتكوين

ينقسم الـ **(RDA)** إلى عشرة أقسام رئيسية يندرج تحت كل منها عدة فصول، ويبدأ كل قسم بمجموعة ثابتة من النقاط تتناول[1]:

1. المجال.
2. المصطلحات المفتاحية.
3. الأهداف والمبادئ الوظيفية.
4. العناصر البؤرية.
5. اللغة وحروف الكتابة.

أولاً: البناء

يعكس المنطق الذي اتبع في بناء "**وما RDA**"، والمصطلحات التي استخدمت في عناوين أقسامه وفصوله، وترتيب ما تحتوي عليه فصوله من تعليمات وإرشادات، التزامه بالنماذج المفاهيمية الثلاثة، أو ما يطلق عليها عائلة **FRBR**، التي اتخذها أساساً نظرياً يستند إليه. وتتكون عائلة "**FRBR**"من ثلاثة نماذج مفاهيمية هي:

- المتطلبات الوظيفية للتسجيلات الببليوجرافية **"FRBR" 1998.**
- المتطلبات الوظيفية للبيانات الاستنادية **"FRAD" 2007.**
- المتطلبات الوظيفية لبيانات الموضوع الاستنادية **"FRSAD" 2010.**

وكما ذكرنا في المقدمة سابقاً أن جُل هذه الدراسة سوف تنصب على النموذج الأول والمتعلق بالمتطلبات الوظيفية للتسجيلة الببليوجرافية **"FRBR".**

ولا شك أن القراءة الخطية المتتابعة لا تصلح كوسيلة للوصول إلى ما يحتوي عليه "**وما RDA**" من تعليمات وإرشادات، بل يقتضي بناءه وتكوينه استخدام أداة إلكترونية بحثية تتيح الإبحار

[1] يسرية زايد. تقنين جديد لوصف المصادر وإتاحتها في البيئة الرقمية (مرجع سابق)

في محتوياته عبر كلمات دالة أو عناصر بيانات وروابط، للوصول إلى عناصر البيانات المطلوبة.

وبالفعل هناك أداة تسمى **"RDA toolkit"** متاحة على الويب من خلال الرابط التالي (**http://access.rdatoolkit.org**) كما في الشكل رقم (1):

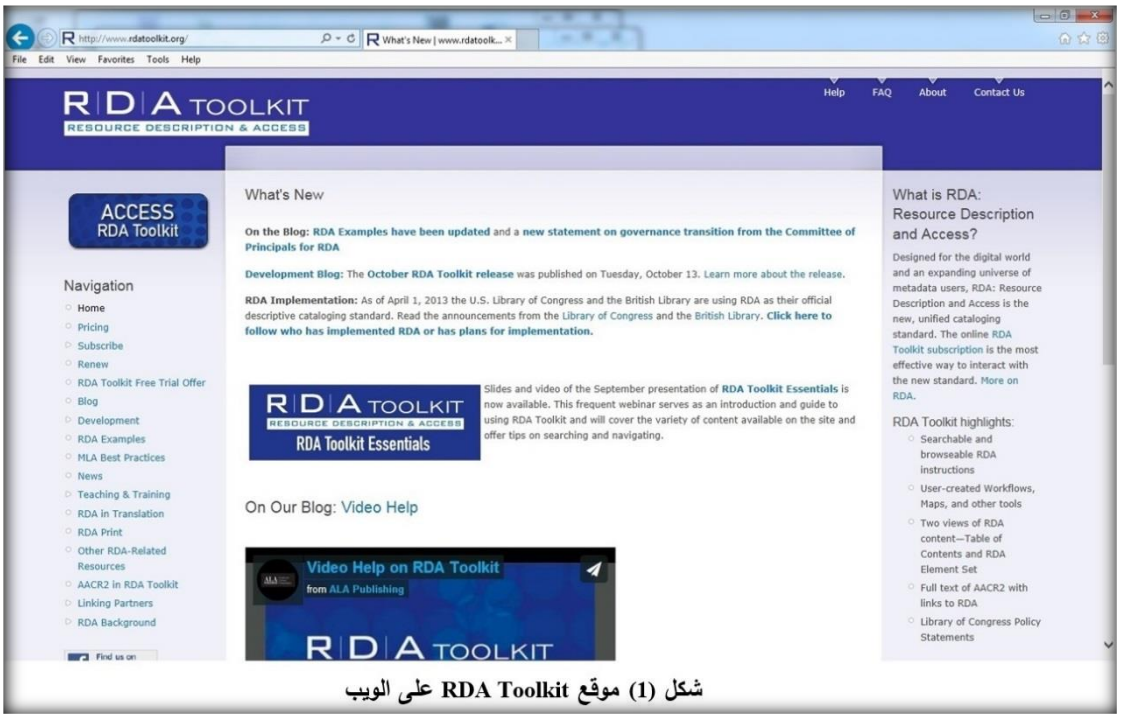

شكل (1) موقع RDA Toolkit على الويب

ثانياً: التكوين

وتتكون بنية "**وما RDA**" من مقدمة تتناول الغرض منه ومجاله وملامحه وعلاقاته بالمعايير الأخرى للفهرسة، والأسس النظرية التي يستند إليها، والأهداف التي يسعي لتحقيقها، وعناصر البيانات التي يغطيها، والمبادئ التي يلتزم بها، ثم عشرة أقسام تتناول الكيانات والعلاقات، موزعة على "37" فصل تحتوي على التعليمات والإرشادات لتسجيل خصائص هذه الكيانات والعلاقات بينها، ثم "13" ملحقاً تتناول بعض القواعد والقوائم والنماذج المساعدة، وأخيراً "مسرد للمصطلحات".

أ. الأقسام

وزعت الأقسام العشرة طبقاً للكيانات والعلاقات، كما يظهر في الشكل الجانبي:

- القسم الأول: تسجيل خصائص تجسيدة ونسخة.
- القسم الثاني: تسجيل خصائص عمل وتعبيرة.
- القسم الثالث: تسجيل خصائص شخص، وعائلة، وهيئة.
- القسم الرابع: تسجيل خصائص مفهوم، وشيء، وحدث، ومكان.
- القسم الخامس: تسجيل العلاقات الأولية بين عمل ما، وتعبيرة، وتجسيدة، ونسخة.
- القسم السادس: تسجيل علاقات أشخاص، وعائلات، وهيئات ترتبط بمصدر ما.

- القسم السابع: تسجيل علاقات موضوع بعمل ما.
- القسم الثامن: تسجيل العلاقات بين الأعمال والتعبيرات والتجسيدات، والنسخ.
- القسم التاسع: تسجيل العلاقات بين الأشخاص، والعائلات والهيئات.
- القسم العاشر: تسجيل العلاقات بين المفاهيم، والأشياء، والأحداث، والأماكن.

يعكس ذلك التوزيع التقسيم الآتي:

- **الأقسام من 1-4**: لتسجيل عناصر البيانات المتعلقة بكل من الكيانات الـ "11" التي تنتمي إلى المجموعات الثلاثة المشار إليها سابقاً.
- **الأقسام من 5-10**: لتسجيل العلاقات كما يلي:
  - **5 – 7**: للعلاقات بين عمل ما وبين الكيانات التي ترتبط به: تعبيره، تجسيده، نسخة، شخص، هيئة، عائلة، مفهوم، شيء، حدث، مكان.
  - **8 – 10**: للعلاقات بين الكيانات في كل من المجموعات الثلاثة وبعضها البعض.

يخالف هذا التوزيع ما كان متبعاً في **AARC2** من تقسيم إلى جزأين أحدهما للوصف والثاني لنقاط الوصول. ثم يقسم الأول وفقاً لأشكال "الأوعية": كتب، دوريات، مواد خرائطية ...إلخ، ويقسم الثاني وفقاً لأنواع "الرؤوس": أشخاص، هيئات، أماكن جغرافية، عناوين مقننة ... إلخ.[1]

ب. الفصول

بني توزيع الفصول وترتيبها تحت كل قسم من الأقسام العشرة، وفقاً للأهداف والمتطلبات الوظيفية التي يحققها هذا القسم من مهام المستفيد بحيث تعكس الفصول في كل قسم وما تحتوي عليه من تعليمات وارشادات العلاقة بين اختيار البيانات وصياغتها وبين الدور الذي تؤديه لدعم مهام المستفيد في أن يجد، أو يحدد، أو يختار، أو يحصل، أو أن يفهم، وفيما يلي عرض للأقسام وتحت كل قسم الفصول المتعلقة به:

القسم الأول: تسجيل خصائص التجسيدة والنسخة

يتضمن 4 فصول، من 1 إلى 4:

1. إرشادات عامة لتسجيل التجسيدات والنسخ.
2. تحديد **Identify** التجسيدات والنسخ، يدعم وظيفة: تحديد
3. وصف **Describing** الأوعية، يدعم وظيفة: يختار
4. تقديم **Providing** معلومات الاقتناء والوصول، يدعم وظيفة: يحصل

[1] مصطفى حسام الدين. وصف المصادر وإتاحتها (وما : **RDA**) الملامح والبناء والتطبيق في بيئة عربية (نفس المرجع السابق)

القسم الثاني: تسجيل خصائص لعمل وتعبيرة

يتضمن 3 فصول، من 5 إلى 7:

5. ارشادات عامة لتسجيل خصائص الأعمال والتعبيرات.
6. تحديد الأعمال والتعبيرات.
7. وصف المحتوى.

القسم الثالث: تسجيل خصائص شخص، وعائلة، وهيئة

يتضمن 4 فصول، من 8 إلى 11:

8. إرشادات عامة لتسجيل خصائص الأشخاص والعائلات، والهيئات.
9. تحديد الأشخاص.
10. تحديد العائلات.
11. تحديد الهيئات.

القسم الرابع: "تسجيل خصائص مفهوم، وشيء، وحدث، ومكان

يتضمن 5 فصول، من 12 إلى 16:

12. إرشادات عامة لتسجيل خصائص مفهوم، وشيء، وحدث، مكان.
13. تحديد مفهوم.
14. تحديد شيء.
15. تحديد حدث.
16. تحديد مكان.

القسم الخامس: تسجيل العلاقات "الأولية: Primary" بين عمل ما، وتعبيرة، وتجسيدة، ونسخة"

يتضمن فصلاً واحداً:

17. إرشادات عامة لتسجيل العلاقات الاولية بين عمل ما، وتعبيرة، وتجسيدة، ونسخة.

القسم السادس: "تسجيل علاقات أشخاص، وعائلات، وهيئات، ترتبط بعمل ما"

يتضمن 5 فصول، من 18 إلى 22:

18. ارشادات عامة لتسجيل علاقات أشخاص، وعائلات، وهيئات ترتبط بمصدر ما.
19. أشخاص، وعائلات، وهيئات ترتبط بعمل ما.
20. أشخاص، وعائلات، وهيئات، ترتبط بتعبيرة ما.
21. أشخاص، وعائلات، وهيئات ترتبط بتجسيدة ما.
22. أشخاص، وعائلات، وهيئات ترتبط بنسخة ما.

القسم السابع: "تسجيل علاقات موضوع"

يتضمن فصلاً واحداً:

23. إرشادات عامة لتسجيل موضوع عمل ما.

القسم الثامن: "تسجيل العلاقات بين الأعمال، والتعبيرات، والتجسيدات، والنسخ"

يتضمن 5 فصول، من 24 إلى28:

24. ارشادات عامة لتسجيل العلاقات بين والتعبيرات، والتجسيدات، والنسخ.
25. أعمال ذات علاقة.
26. تعبيرات ذات علاقة.
27. تجسيدات ذات علاقة.
28. نسخ ذات علاقة.

القسم التاسع: تسجيل العلاقات بين أشخاص، وعائلات وهيئات.

يتضمن4 فصول، من 29 إلى 32:

29. ارشادات عامة لتسجيل العلاقات بين الأشخاص، والعائلات، والهيئات.
30. أشخاص ذوو علاقة، يُدعم وظيفة: يجد
31. عائلات ذات علاقة، يدعم وظيفة: يجد
32. هيئات ذات علاقة، يدعم وظيفة: يجد

القسم العاشر: "تسجيل العلاقات بين المفاهيم، الأشياء، الأحداث، والأماكن"

يتضمن 5 فصول، من 33 إلى 37:

33. إرشادات عامة لتسجيل العلاقات بين المفاهيم والأشياء، والأحداث، والأماكن.
34. مفاهيم ذات علاقة.
35. أشياء ذات علاقة.
36. أحداث ذات علاقة.
37. أماكن ذات علاقة.

ج. الملاحق

أ. كتابة الحروف العالية.

ب. المختصرات والرموز.

ج. أدوات التعريف.

د. تركيبات التسجيلة لبيانات الوصف.

هـ. تركيبات التسجيلة لضبط نقاط الوصول.

و. تعليمات اضافية لأسماء الأشخاص.

ز. عناوين النبالة ومصطلحات الترتيب ... إلخ.

ح. تواريخ التقويم المسيحي.
ط. تسميات العلاقة: بين مصدر وأشخاص، عائلات، هيئات.
ي. تسميات العلاقة: بين أعمال وتعبيرات وتجسيدات ونسخ.
ك. تسميات العلاقة: بين أشخاص، وعائلات، وهيئات.
ل. تسميات العلاقة بين مفاهيم، أشياء، أحداث، أماكن.
م. نماذج كاملة.

المتطلبات الوظيفية للتسجيلة الببليوجرافية (FRBR)

أحد الاتجاهات الحديثة في مجال الفهرسة وتعمل على تنظيم الحصول على المواد التقليدية والرقمية لتحقيق الضبط الببليوجرافي المطلوب، وذلك من أجل مواكبة النمو السريع والمستمر للنشر والإنتاج الفكري، ومن جانب آخر الحاجة المتزايدة لاستيعاب التغيير الناتج عن ظهور أشكال جديدة خلال النشر الإلكتروني وظهور شبكات الوصول إلى مصادر المعلومات.

ما هو نموذج FRBR؟

هو اختصار للمصطلح **Functional Requirements for Bibliographic Records** ويعني ذلك "**المتطلبات الوظيفية للتسجيلة الببليوجرافية**" وهي مجموعة مفاهيم ومبادئ نظرية للفهرسة والميتاداتا (**METADATA**)[1]، وتعرف الميتاداتا بأنها (بيانات عن البيانات)، ولإيضاح المعنى أكثر فهي بيانات تصف سمات وخصائص مصادر المعلومات، وتوضح علاقاتها، وتساعد على الوصول إليها أو اكتشافها، ومن ثم إدارتها واستخدامها بفعالية[2].

ويعتبر الـ **FRBR** نموذج يقوم بعمل روابط تفاعلية بين (كيانات، مثل: منتج فكري أو فني، أشخاص، مجموعات، مفاهيم، أماكن ... إلخ.) وبين (خصائص، مثل: العنوان، التواريخ، الشكل) وذلك بهدف مساعدة المستخدمين لمعرفة المزيد من المعلومات في التسجيلة الببليوجرافية، أي أنه ليس مجموعة قوانين أو معايير أو مجموعة عمل للفهرسة أو قواعد بيانات. ويمكن لـ **FRBR** إضافة قيمة للتسجيلات ولكن من غير الضروري استخدامه لكل التسجيلات، كما يمكن من خلاله إنشاء الروابط بين التسجيلات يدوياً أو آلياً. كذلك لا يمكننا القول أن **FRBR** هو نموذج بيانات أو **Data Model** ولكنه نموذج يصف تجميع الكيانات المختلفة في المحيط الببليوجرافي وترتيبها في شكل هرمي مع إيضاح العلاقة الببليوجرافية بين الكيانات المختلفة داخل التسجيلات. أي أنه نموذج تصوري للمحيط الببليوجرافي والذي يشتمل على البيانات التي ترغب المكتبة في إتاحتها للمستفيدين[3].

---

[1] عدنان محمد الرابغي. المتطلبات الوظيفية للتسجيلات الببليوجرافية، الرابط **http://frbr2011.blogspot.ae**

[2] أمل حسين عبد القادر. المتطلبات الوظيفية للتسجيلة الببليوجرافية. *Cybrarians Journal* – ع 5 (يونيو 2005) ويب.

[3] Chan, Lois Mai & Salaba, Athena. Cataloging and Classification: An Introduction. 4th ed. 2016 p. 147

المفاهيم الأساسية المستخدمة في بناء معيار RDA

قدم تقرير **(FRBR)** المتعلق بالمتطلبات الوظيفية للتسجيلات الببليوجرافية والمعتمد من قبل اللجنة الدائمة لقسم الفهرسة في منظمة الإفلا لشهر سبتمبر 1997 مع تنقيحات وتصحيحات فبراير 2009 منظوراً جديداً للبيانات الببليوجرافية التي تهم مستخدمي البيانات الببليوجرافية، فلقد تم تقسيم هذه البيانات إلى ثلاث مجموعات كل مجموعة تحتوي على عدة كيانات تتميز بخصائص معينة.

أولاً: كيانات المجموعة الأولى

تعتبر كيانات المجموعة الأولى هي حجر الزاوية في بناء هذا النموذج المفاهيمي، ولقد تبنت قواعد (وما) هذه المفاهيم كما وردت في تقرير فربر والتي سيوضح أهمها كما في الشكل رقم (2):

شكل (2) كيانات المجموعة الأولى

العمل Work

هو الإنتاج الفكري المتميز والمجرد من جميع صوره المادية.

التعبير Expression

هو التحقيق الفكري أو الفني للعمل في شكل تدوين هجائي، رقمي، موسيقي، صوت، صورة أو أي مزيج من هذه الأشكال، وقد يكون للعمل الواحد أكثر من أسلوب للتعبير مثل الترجمات. فهو الشكل الفكري أو الفني الخاص الذي يتخذه العمل في كل مرة "يتحقق فيها".

التجسيدة Manifestation

هو التعبير في صورته المادية. والتعبير الواحد قد يكون له أكثر من تجسيدة، وتضم التجسيدات طائفة واسعة من المواد، منها المخطوطات، الصور، التسجيلات الصوتية ... إلخ.

المفردة Item

هي الكينونة المادية **Physical** الوحيدة ضمن المجموعة. والمفردة هي النسخة المقتناة.[1]

[1] الفهرس العربي الموحد. الدليل العربي للفهرسة باستخدام قواعد التقنين الدولي لوصف وإتاحة الموارد الببليوجرافية. ص. 10.

ثانياً: كيانات المجموعة الثانية

ترتبط المجموعة الثانية التي تعبر عن بيان المسؤولية (**الشخص Person، الهيئة Corporate Body**) بالمجموعة الأولى من خلال مجموعة من العلاقات المحددة. هذه العلاقات تعكس بيان المسؤولية في علاقتها بالكيانات الببليوجرافية في المجموعة الأولى[1]، كما في الشكل رقم (3):

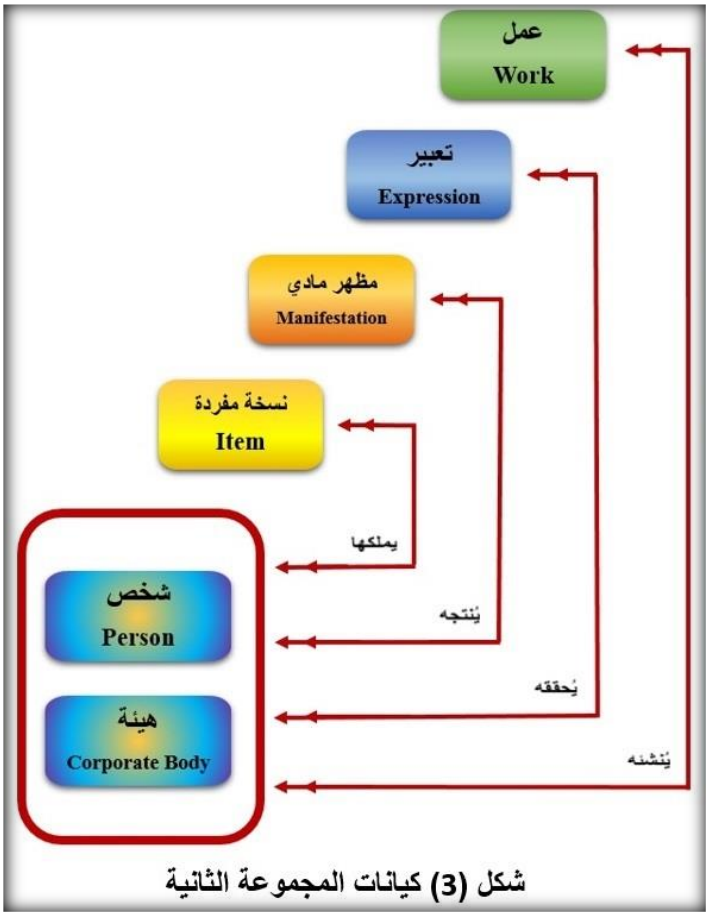

شكل (3) كيانات المجموعة الثانية

ثالثاً: كيانات المجموعة الثالثة

تمثل الكيانات في المجموعة الثالثة –كما في الشكل رقم (4)– مجموعة إضافية من الكيانات التي تشكل موضوعات الأعمال. تتضمن هذه المجموعة (**المفهوم** "فكرة عامة مجردة" **Concept**، **الهدف** "شيء مادي" **Object**، **الحدث** "إجراء أو واقعة" **Event**، **المكان** "موقع" **Place**).

ويصور الرسم بالشكل (4) علاقات "**الموضوع**" بين الكيانات في المجموعة الثالثة وكيان العمل في المجموعة الأولى، كما يبين الرسم أن عملاً ما يمكن أن يكون موضوعه مفهوماً واحداً أو أكثر، أو مكاناً واحداً أو أكثر. وعلى العكس من ذلك، فإن مفهوماً ما، أو هدفاً ما، أو حدثاً ما، أو مكاناً ما، يمكن أن يكون موضوعاً لعمل واحد أو أكثر. وأيضاً يظهر الرسم علاقات "**الموضوع**" بين

[1] عدنان محمد الرابغي. المتطلبات الوظيفية للتسجيلة الببليوجرافية. (مرجع سابق)

العمل والكيانات في المجموعتين الأولى والثانية. فيبين أن عملاً ما يمكن أن يكون موضوعه عملاً واحداً أو أكثر أو تعبيراً واحداً أو أكثر أو مظهراً مادياً واحداً أو أكثر أو نسخة مفردةً واحدةً أو أكثر، أو شخصاً واحداً أو أكثر أو هيئة واحدة أو أكثر[1].

شكل (4) كيانات المجموعة الثالثة

الخصائص الببليوجرافية أو خصائص الكيانات Attributes[2]

لقد ربطت كل واحد من الكيانات المعرفة في النموذج مجموعة من الصفات أو الخصائص تستخدم خصائص الكيان كوسيلة يصيغ المستفيدون عن طريقها استفسارات وتفسير نتائجها عند إجرائهم البحث عن معلومات عن كيان معين. وقد اشتقت الخصائص المحددة لنموذج **FRBR** من

[1] المتطلبات الوظيفية للتسجيلة الببليوجرافية: التقرير النهائي (مترجم)/ الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (الإفلا). ترجمة جمال الدين محمد الفرماوي، محمود مسرورة. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2013. ص. 62

[2] المرجع السابق ص. 87-122.

تحليل منطقي للبيانات التي عادة ما ترد في التسجيلات الببليوجرافية، وقد تم الاعتماد في ذلك التحليل على المصادر الرئيسة التالية:

- التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي (تدوب)[1] **International Standard Bibliographic Descriptions (ISBDs)**
- التوجيهات الإرشادية للمداخل الاستنادية والإحالات **Guidelines for Authority and Reference Entries (GARE)**
- التوجيهات الإرشادية للمداخل الاستنادية الموضوعية والإحالات **Guidelines for Subject Authority and Reference Entries (GSARE)**
- صيغة "الفهرسة المقروءة آلياً" (فما) مارك العالمي **UNIMARC Manual**.

هذا ويمكن أن نوجز خصائص الكيانات بالتسجيلة الببليوجرافية فيما يلي:

أ. خصائص العمل

- عنوان العمل.
- شكل العمل.
- تاريخ العمل.
- خاصية مميزة أخرى.
- الجمهور المستهدف.
- ... إلخ[*].

ب. خصائص التعبير

- عنوان التعبير.
- شكل التعبير.
- تاريخ التعبير.
- لغة التعبير.
- قابلية التعبير للامتداد.
- مدى التعبير.
- تلخيص المحتوى.
- سياق التعبير.
- ... إلخ.

---

[1] محمد فتحي عبد الهادي، نبيلة خليفة جمعة، يسرية زايد. اتجاهات حديثة في الفهرسة. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 1997. ص. 30

[*] للاطلاع على المزيد من خصائص الكيانات وتفسيراتها، يمكن الرجوع إلى "المتطلبات الوظيفية للتسجيلة الببليوجرافية: التقرير النهائي" الذي أعده فريق الدراسة في الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (الإفلا) على الرابط التالي:

http://www.ifla.org/VII/s13/frbr/

أو التقرير النهائي مباشرة من خلال الرابط التالي: **http://www.ifla.org/files/assets/cataloguing/frbr/frbr_2008.pdf**

ج. خصائص المظهر المادي

- عنوان المظهر المادي.
- بيان المسؤولية.
- تسمية الطبعة / الإصدار.
- مكان النشر / التوزيع.
- الناشر / الموزع.
- تاريخ النشر / التوزيع.
- شكل الحامل.
- مدى الحامل.
- الوسيط المادي.
- ... إلخ.

د. خصائص النسخة المفردة

- محدد نسخة مفردة.
- البصمة.
- مصدر النسخة المفردة.
- علامات / نقوش.
- تاريخ العرض.
- حالة النسخة المفردة.
- تاريخ المعالجة.
- قيود الإتاحة / الوصول إلى النسخة المفردة.

هـ. خصائص الشخص

- اسم الشخص.
- التواريخ المرتبطة بالشخص.
- اللقب المرتبط بالشخص.
- محددات أخرى مرتبطة بالشخص.

و. خصائص الهيئة

- اسم الهيئة.
- المكان المرتبط بالهيئة.
- التاريخ المرتبط بالهيئة.
- محددات أخرى مرتبطة بالهيئة.

ز. **خصائص المفهوم**

- مصطلح المفهوم.

ح. **خصائص الشيء**

- مصطلح الشيء.

ط. **خصائص الحدث**

- المصطلح الحدث.

ي. **خصائص المكان**

- المصطلح المكان.

العلاقات الببليوجرافية Relationships[1]

يستخدم مُنشئو الكيانات الفكرية والفنية وناشروها مصطلحات متنوعة للدلالة على وجود علاقات بين تلك الكيانات. وغالباً ما نجد مصطلحات مثل "طبعة" و"إصدارة" على المطبوعات وغيرها من أوعية الإنتاج الفكري، كما نجد بيانات مثل "مرتكز على ..." أو "مترجم من ..."، وفي حالات كثيرة تكون مثل هذه المصطلحات أو البيانات بمثابة إشارة للمفهرس بأن ثمة علاقة ينبغي أن تتضمنها التسجيلة الببليوجرافية. وتكمن مشكلة الاعتماد على مصطلحات تطبق عادة كنقطة انطلاق لتحليل العلاقات الببليوجرافية كون أن تلك المصطلحات ليست معرفة بشكل واضح، ولا هي تطبق بشكل موحد.

لكن المفيد كون أن خاصية العلاقات الببليوجرافية تمكن المستفيد من إيجاد الكيان الذي يبحث عنه، بل وتوفر له العلاقات التي تتضمنها التسجيلة الببليوجرافية معلومات إضافية تساعده على الربط بين الكيان الذي وجده والكيانات الأخرى المرتبطة بذلك الكيان.

أولاً: العلاقات بين الكيانات

ترتبط كيانات المجموعة الأولى (**العمل Work**، **التعبيرة Expression**، **التجسيدة Manifestation**، **المفردة Item**) بمجموعة من العلاقات الببليوجرافية:

- الأصل أن هناك "عمل" ما يفكر في (تأليفه) أو إنشاءه المنشئ.
- هذا العمل يتحقق من خلال "تعبير".
- ذلك التعبير يتجسد من خلال "مظهر مادي".
- المظهر المادي يخرج إلى النور على هيئة أو شكل "مفردة"، مثال:

العمل

- عنوانه "**وصف مصر**" لعلماء الحملة الفرنسية على مصر

---

[1] المتطلبات الوظيفية للتسجيلة الببليوجرافية: التقرير النهائي (مترجم)، ص. 123-163.

❖ **التعبير الأول**

- النص الأصلي للعمل باللغة الفرنسية

- **المظهر المادي (الأول)** "للعمل الأصلي باللغة الفرنسية"

- "وصف مصر" نشرته المطبعة الإمبريالية في باريس في 1808–1828 في 21 مجلد

❖ **التعبير الثاني**

- الترجمة العربية لزهير الشايب

- **المظهر المادي (الثاني)** "للعمل في صورته المترجمة"

- وصف مصر/ تأليف علماء الحملة الفرنسية، نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة في 1978–1983 في 8 مجلدات

  - **النسخة المفردة (الأولى)**

  - تقتنيها مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

  - **النسخة المفردة (الثانية)**

  - تقتنيها مكتبة جامعة الملك عبد العزيز

ويلاحظ من هذا المثال أنه بالرغم من أن العلاقات بين العمل والتعبير والمظهر المادي والنسخة المفردة جرى وصفها في الرسم البياني للعلاقات بين الكيانات بطريقة مجزأة، إلا أنها تعمل بشكل منطقي كسلسلة متصلة. وهذا يعني أن العلاقة الممتدة من العمل إلى التعبير موصولة بالعلاقة الممتدة من التعبير إلى المظهر المادي، وهاتان العلاقتان موصولتان بالتالي بالعلاقة الممتدة من المظهر المادي إلى النسخة المفردة. وهكذا عندما تُنشأ علاقة بين تعبير ما ومظهر مادي ما يُجسِّد التعبير، فإن المظهر المادي يكون في الوقت نفسه مربوطاً بشكل منطقي بالعمل المتحقق من خلال التعبير، بفرض أن التعبير قد رُبِط بالعمل الذي يحققه.

ثانياً: العلاقات بالأشخاص والهيئات

تُربط الكيانات التي تتضمنها المجموعة الثانية بالمجموعة الأولى بأربعة أنواع من العلاقات:

- "**يُنشئه**": وهي علاقة تربط كلاً من الشخص والهيئة بعملٍ ما.
- "**يُحققه**": وهي تربط الكيانين ذاتهما بالتعبير.
- "**يُنتجه**": والتي تربطهما بالمظهر المادي.
- "**يملكها**": والتي تربطها بالنسخة المفردة.

يمكن لعلاقة "**ينشئه**" أن تربط عملاً ما بشخصٍ مسؤول عن إنشاء المحتوى الفكري أو الفني للعمل، كما يمكن أن تربط عملاً ما بهيئة مسؤولة عن العمل. إن الربط المنطقي بين عملٍ ما وشخصٍ ما له علاقة به أو هيئة لها علاقة به يُتَّخذ كأساس لتحديد الشخص المسؤول أو الهيئة المسؤولة عن عملٍ فردي أو لضمان أن جميع الأعمال التي أنشأها شخص معين أو أنشأتها هيئة

معينة مربوطة بذلك الشخص أو تلك الهيئة، مثال:

- **شخص**
  - **أحمد بن تيمية**
    - **عمل(1)**، الاحتجاج بالقدر
    - **عمل(2)**، أربعون حديثاً
    - **عمل(3)**، الاستقامة

يمكن لعلاقة "**يُحققه**" أن تربط تعبيراً ما، بشخصٍ مسؤول أو هيئة مسؤولة عن تحقيق عملٍ ما. إنها علاقة مشابهة في وظيفتها لعلاقة "**يُنشئه**"، لكنها تنطوي على اختلاف في طبيعة العلاقات التي توازي الاختلاف بين عمل وتعبير ككيانات. إن شخصاً ما مسؤول، أو هيئة ما مسؤولة عن المحتوى الفكري أو الفني لعملٍ ما، هو مسؤول عن مفهوم العمل ككيان مجرد؛ وإن شخصاً مسؤول أو هيئة مسؤولة عن العمل هو مسؤول عن تفاصيل التحقيق الفكري أو الفني أو تنفيذ التعبير. إن الربط المنطقي بين تعبيرٍ ما، وشخصٍ ما أو هيئة ما، يُتَّخذ كأساس سواء لتحديد ذاتية الشخص المسؤول أو الهيئة المسؤولة عن تعبير فردي، ولأجل ضمان أن جميع التعبيرات المُتحققة بواسطة شخصٍ ما، أو هيئة ما مربوط بذلك الشخص أو تلك الهيئة، مثال:

- **هيئة (1)**
  - **فرقة الفجر الإنشادية**
    - **تعبير(1)**، أداء لحن التراب لعشر أغاني لمحمد شعيب وإخوته، 2007.
    - **تعبير(2)**، أداء لحن وعد الله لاثني عشرة أغنية لمحمد شعيب وإخوته، [2000؟]
- **هيئة (2)**
  - **فرقة الطنبورة**
    - **تعبير(1)**، أداء السمسمية لاثنتي عشرة أغنية شعبية من بورسعيد بمصر، 1999.

أما علاقة "**يُنتجه**" فيمكن أن تربط بين مظهرٍ مادي والشخص المسؤول أو الهيئة المسؤولة عن نشر المظهر المادي أو توزيعه أو صناعته أو تصنيعه. إن الربط المنطقي بين مظهر مادي ما، وشخصٍ أو هيئة ذي علاقة به يمكن أن تكون أساساً لأجل تحديد ذاتية الشخص المسؤول أو الهيئة المسؤولة عن إنتاج أو نشر مظهر مادي، ولأجل ضمان أن تكون جميع المظاهر المادية التي أنتجها أو نشرها أو بثها شخص ما، أو هيئة ما مرتبطة بذلك الشخص أو تلك الهيئة، مثال:

- **هيئة (1)**
  - **مكتبة الملك فهد الوطنية**
    - **مظهر مادي(1)**، في 1993 نشرت مكتبة الملك فهد الوطنية "النشر في الجامعات السعودية: دراسة تحليلية نقدية"، إعداد فهد بن محمد سعود الدرعان.
    - **مظهر مادي(2)**، في 1995–2010 نشرت مكتبة الملك فهد الوطنية "الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات" لمحمد فتحي عبد الهادي.

- **مظهر مادي(3)**، في 2004 نشرت مكتبة الملك فهد الوطنية "نظام الإيداع في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة" لعجلان بن محمد العجلان.

ويمكن لعلاقة "**يملكها**" أن تربط بين نسخة مفردة والشخص المالك أو الهيئة المالكة للنسخة المفردة. إن الربط المنطقي بين نسخة مفردة وشخص أو هيئة لها علاقة بها، يمكن أن يكون الأساس لأجل تحديد ذاتية الشخص أو الهيئة التي تملك أو أنيط بها رعاية نسخة ما، وكذلك لأجل ضمان أن جميع النسخ المفردة التي يملكها أو تكون في رعاية شخص معيَّن أو هيئة معيَّنة مرتبطة بذلك الشخص أو تلك الهيئة على حد سواء، مثال:

هيئة (1)

- **مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**

- نسخة مفردة(1)، نسخة من مقدمة ابن خلدون، طبعتها مطبعة بولاق بالقاهرة، 1857 في 316 صفحة، 33 سم.
- نسخة مفردة(2)، نسخة من مقدمة ابن خلدون، نشرتها دار إحياء التراث العربي، بيروت بلبنان 1988 في 3 مجلدات.

ثالثاً: العلاقات الموضوعية

ترتبط الكيانات في جميع المجموعات الثلاث بكيان العمل بعلاقة موضوعية. تُبيِّن العلاقة "**له كموضوع**" أن أي كيان من الكيانات التي يتكون منها النموذج، بما في ذلك العمل نفسه، يمكن أن يكون موضوعاً لعمل ما، وبصياغة أخرى فإن هذه العلاقة تبيِّن أن عملاً ما، يمكن أن يكون حول مفهومٍ ما، أو شيءٍ ما، أو حدثٍ ما، أو مكانٍ ما.

كما أنه يمكن أن يكون حول شخصٍ ما، أو هيئة ما؛ وأنه "أي الموضوع" يمكن أن يكون حول تعبيرٍ ما، أو حول مظهر مادي، أو حول نسخة مفردة؛ كما أن الموضوع يمكن أن يكون حول عملٍ آخر. إن الربط المنطقي بين عملٍ ما، وكيان موضوعي مرتبط يمكن أن يكون هو الأساس لأجل تحديد ذاتية موضوع عملٍ فردي، مثال:

مفهوم (1)

- **الاقتصاد الإسلامي**

- **عمل(1)**، "آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي" لمحمد المبارك.
- **عمل(2)**، "الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي" لمحمد فاروق النبهان.
- **عمل(3)**، "أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية" لمحمد بن إبراهيم السحيباني.

ولا يتوقف الأمر عند هذه العلاقات الثلاث، ولكن هناك علاقات أخرى بين كيانات المجموعة الأولى لن يتسع المجال لذكرها كلها هنا، ولمن أراد الاستزادة في معرفة هذه العلاقات أن يطلع على التقرير النهائي للمتطلبات الوظيفية للتسجيلة الببليوجرافية على الرابط الموجود بالحاشية.[1]

[1] المتطلبات الوظيفية للتسجيلة الببليوجرافية http://www.ifla.org/files/assets/cataloguing/frbr/frbr_2008.pdf

مهام المستفيد User Tasks:

يقدم نموذج العلاقات بين الكيانات **FRBR** بنيةً يمكن من خلالها تحليل متطلبات البيانات بطريقة منهجية. تستخدم البنية التي يقدمها النموذج بمثابة إطار لتحليل الاستخدامات التي تتعرض لها البيانات الببليوجرافية، مع إشارة خاصة إلى الكيان الذي هو موضع اهتمام المستفيد، وإلى الخصائص والعلاقات ذات الصلة بالمهام التي يؤديها المستفيد، ويمكن تطبيق كل خاصية وعلاقة على مهام المستفيد التي تدعمها مباشرة.[1]

عمل النموذج على مقابلة احتياجات المستفيد من خلال شبكة العلاقات الببليوجرافية بين الكيانات والسمات والخصائص لتلك الكيانات (العمل **Work**، التعبير **Expression**، المظهر المادي **Manifestation**، المفردة **Item**)[2] كما هو موضح في الشكل رقم (5):

شكل (5) مهام المستفيد

وقد حُدِّدت مهام الاستخدامات الأساسية التي تتعرض لها البيانات من قِبَلْ المستفيد كما يلي:

1. **الإيجاد Find**

البحث باستخدام البيانات المتاحة لإيجاد المواد التي تناسب المستخدم، على سبيل المثال في سياق البحث عن جميع الوثائق حول موضوع معين، أو البحث عن تسجيلة تحت عنوان معين. بمعنى آخر العثور على الكيانات التي تناسب المستخدم سواء كان كيان واحد أو مجموعة من الكيانات في ملف قاعدة البيانات.

2. **التعريف أو التحديد Identify**

التأكد من أن الكيان الناتج عن البحث هو ما يبحث عنه المستخدم مع التمييز بين الكيانات المتشابهة، على سبيل المثال التمييز بين التسجيلات التي تحمل نفس العنوان.

---

[1] المتطلبات الوظيفية للتسجيلة الببليوجرافية: التقرير النهائي (مترجم)، ص. 167

[2] محمد أحمد حلمي. المتطلبات الوظيفية للتسجيلات الببليوجرافية: تجارب عالمية ورؤى مستقبلية لفهارس المكتبات المتاحة عبر شبكة الانترنت. 1 .- *Cybrarians Journal*.- ع 21، (ديسمبر 2009) ويب.

3. **الاختيار Select**

اختيار الكيان الذي يلبي احتياجات المستخدمين فيما يتعلق بالمضمون والشكل المادي، وغير ذلك، أو لرفض الكيان باعتباره غير ملائم لاحتياجات المستخدمين.

4. **الوصول أو الحصول على Obtain**

تمكين المستخدم من الحصول على الكيان المطلوب من خلال الإعارة أو الشراء، أو الوصول إلى كيان إلكتروني متاح على الانترنت.[1] وبالتالي فان التسجيلة الببليوجرافية كمطلب أساسي تساعد المستفيد على تنفيذ المهام التالية:

1. **إيجاد Find جميع المظاهر المادية الممثَّلة في:**
   1.1. الأعمال لبيان مسؤولية معينة (فرد أو هيئة).
   2.1. أساليب التعبير المختلفة للعمل.
   3.1. أعمال موضوع معين.
   4.1. أعمال سلسلة معينة.
2. **إيجاد مظهر مادي معين تبعاً للحالات التالية:**
   1.2. معرفة المسؤول عن العمل (فرد أو هيئة) والمتجسد في مظهر مادي معين.
   2.2. العنوان في مظهر مادي معين.
   3.2. معرفة محدد المظهر المادي.
3. **التعريف أو التحديد Identify:**
   1.3. تعريف العمل.
   2.3. تعريف التعبير عن عمل معين.
   3.3. تعريف المظهر المادي.
4. **الاختيار Select:**
   1.4. اختيار العمل
   2.4. اختيار التعبير
   3.4. اختيار المظهر المادي
   4.4. الحصول **Obtain** على مظهر مادي معين[2].

التأثير والمستقبل

لا شك أن **RDA** قد أثار العديد من الأسئلة، سواء في الجانب النظري أو الجانب التطبيقي، ومن هذه الأسئلة، ما هي الاختلافات التي سنراها فيما بين التسجيلات الببليوجرافية في ظل تطبيق

---

[1] Chan, Lois Mai & Salaba, Athena. Cataloging and Classification: An Introduction. 4th ed. 2016 p. 158

[2] عدنان محمد الرابغي. المتطلبات الوظيفية للتسجيلات الببليوجرافية. (مرجع سابق)

معيار **RDA** وقواعد **AACR2**، وكيف سيتعامل **MARC** مع هذه التسجيلات، وهل سيكون لدى المعيار القدرة على فهرسة الأنواع غير التقليدية من مصادر المعلومات، وما هو التأثير الإيجابي الذي سيعود على المستفيد وكيف سيستقبل مجتمع الفهرسة التغييرات التي صاحبت هذا المعيار؟[1]

يتوقع أن يكون للبيانات الببليوجرافية –والاستنادية– التي يتم اختيارها لوصف مصادر المعلومات والكيانات التي ترتبط بها وما بينهما من علاقات وفقاً لمعيار **RDA** أن تحقق ما يلي:

1. **تأثير حاسم في تحسين اكتشاف مصادر المعلومات نتيجة لـ:**

- توفير بيانات مسجلة بطريقة واضحة غير ملتبسة سواء بالنسبة للوصف أو لنقاط الاتاحة.
- إتاحة بيانات يمكن معالجتها واختزانها والبحث عنها واسترجاعها من خلال الفهارس المتاحة على الخط المباشر **OPAC**، وقواعد البيانات، ومحركات البحث، والمستودعات الرقمية وغيرها من التقنيات في بيئة الويب، بما في ذلك تقنيات الشبكات اللاسلكية (الموبايل).
- تمكين مجتمع المكتبات من جعل بياناته مرئية، وقابلة للاكتشاف على نطاق واسع.

2. **تطوير مستقبلي عالمي في مجال اتاحة هذه البيانات والإفادة منها وذلك من خلال:**

- إتاحة بيانات فهارس المكتبات الفردية على المستوي العالمي، بحيث لا تصبح هذه الفهارس في عزلة عن تقنيات الويب وتطوراتها.
- الإفادة من مشروعات عالمية مثل **"VIAF" Virtual International Authority File**.
- مشاركة البيانات على المستوي العالمي عبر الويب، حيث يمكن:
  - تكوين مجموعات من تسجيلات تضم بيانات ببليوجرافية –واستنادية– مجمعة معاً.
  - تكوين نقاط وصول حسب الحاجة.
  - إعادة استخدام بيانات تكمل أو تدعم العلاقات بين الكيانات.[2]

خاتمة

يتضح مما سبق أن قواعد الفهرسة الأنجلو–أمريكية **AACR** في طبعاتها المختلفة لم تعد تفي بتلبية احتياجات الباحث أو المستفيد، لاسيما بعد تلك التطورات السريعة والهائلة التي صاحبت عمليات النشر المختلفة لمصادر المعلومات وطرق بثها لأغراض العلم والتعليم، وهو ما أدى إلى التفكير في قواعد جديدة تستند على أسس القواعد القديمة ولكن ببنيةٍ ومفاهيم جديدة يصبح لها من المرونة ما يمكِّن الباحث أو المستفيد من الوصول إلى مصادر المعلومات التي يحتاجها، وهو ما دعا إلى ظهور قواعد جديدة سُمِّيَت بـ "**وصف المصادر وإتاحتها RDA**"، تميزت هذه القواعد بالتحلل من كثير من القيود التي كانت عليها سابقتها، إضافة إلى مواكبتها لأشكال النشر والمصادر المختلفة.

---

(1) Yuji Tosaka (2014) RDA: Resource Description & Access—Reports from the Field, Journal of Library Metadata, 14:3-4, 147-151. Web: **http://dx.doi.org/10.1080/19386389.2014.993249**

(2) مصطفى حسام الدين. وصف المصادر وإتاحتها (مرجع سابق).